مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مسارات

حياة وإرث هاشمي رفسنجاني..
مكيافيلي الجمهورية الإسلامية الإيرانية

مقدمة
أيديولوجية رفسنجاني: معتدلة، أم محافظة، أم الاثنان معاً؟
قوة ونفوذ رفسنجاني الرسميان وغير الرسميين
ما المتوقع في إيران بعد رفسنجاني؟
ميراث مُبعثر

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:
١٤٣٨/٢٨٦٧
ردمد: ١٦٥٨-٦٩٦٤

تأثّـر المشـهد السـياسي الإيرانـي بشـدةٍ عقـب موت أكبر هاشـمي رفسـنجاني؛ الشـخصية السياسـية الراسـخة في قلـب سياسـات الجمهورية الإسـلامية الإيرانية منذ بدايات عـام ١٩٧٩م؛ فقد حرم موت رفسـنجاني -على الرغم من عدم تمتّعه بشـعبية عالمياً- النخبة السياسـية الإيرانية من شـخصية كان لها دور مركزي في اسـتقرار وتقويـة نظام الدولة بعـد مرحلة الثـورة، وفي حلّ أزمـات متكرّرة بـين النخـب الإيرانية. وتقـدّم هذه الدراسـة تحليلاً متعمّقـاً لحياة رفسـنجاني المهنية، ومعتقداته الأساسـية، وإسـتراتيجياته، إضافةً إلى تقديـم وصف للمسـارات المحتملة حالياً أمام النخب السياسـية الإيرانية بعد غيابه.

مقدمة

خلّفت وفاة أكبر هاشمي رفسنجاني المفاجئة، وهو رجل الدولة ذو النفوذ، فجوةً كبيرةً في المناصب العليا في المؤسسة السياسية بالجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ فمن المعروف -وفقاً لبعض المصادر- أن أزمةً قلبيةً أصابته بشكل مفاجئ يوم الأحد الثامن من يناير عام ٢٠١٧م في أثناء ممارسته المعتادة السباحة في حمام سباحة سعد آباد الواقع في شمال طهران، لدرجة أن عائلته أعلنت أن الرجل البالغ من العمر ٨٢ عاماً لم يقُم بتحديث وصيته التي كان قد كتبها عام ٢٠٠٠م إبّان خضوعه لجراحة في القلب، كما أنه لم يُوصِ بشأن مكان دفنه، الذي تمّ اختياره بعد كثير من المداولات؛ ليستقرّ الرأي على دفنه بجانب معلّمه روح الله الخميني في مُجمّعه المترامي الأطراف (الحرم المُطهّر) الواقع في جنوب طهران. ومنذ وفات رفسنجاني تسرّبت بعض التفاصيل عن حالته الصحية، واعتلال قلبه، وهو ما ساهم في دحض نظرية المؤامرة التي تقول: إن بعض معارضيه على الصعيد الداخلي سعوا إلى قتله.

جسّد رفسنجاني، الذي ظلّ نشيطاً على الساحة السياسية من دون انقطاع منذ الأسبوع الذي سبق الانتصار النهائي للثورة الإيرانية في فبراير عام ١٩٧٩م، السياسات الخاصة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشكل يماثل ما قام به شيمون بيريز في إدارة شؤون الدولة الإسرائيلية. وبغضّ النظر عن المزاج السياسي السائد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية آنذاك فقد ظلّ رفسنجاني حتى وفاته جزءاً لا غنى عنه في المشهد السياسي على الرغم من حياته المهنية الزاخرة بالخطوات السديدة والعثرات. ومما لا شكّ فيه أن وفاة رفسنجاني تعدّ ثاني محطة مهمة لرحيل أحد أفراد النخبة الإيرانية عقب وفاة الخميني في يونيو عام ١٩٨٩م، لكن على خلاف معلّمه، لم تكن وفاة رفسنجاني عقب مدةٍ من المرض والعجز الطويل، وإنما جاءت في لحظة كان يُتوقَّع فيها لرجل الدولة المحنّك أن يؤدي دوره الأساسي في سباق الانتخابات الرئاسية في مايو عام ٢٠١٧م.

تُلقي هذه الدراسة الضوء على آخر مدة من حياة رفسنجاني في أثناء وجوده في المنصب، واستعراض السيناريوهات المحتملة وما ستفعله النخبة من بعده على الأقلّ على المدى القصير، وتحديداً ما يتعلّق بالانتخابات المقبلة واختيار قائد جديد. ومن المرجّح أن تستوعب النخبة السياسية الإيرانية حادثة وفاة رفسنجاني، على الرغم من ثقل شخصيته التي يصعب تعويضها، من خلال احتواء الانقسامات، والإبقاء على التوازنات الحالية على الأقلّ على المدى القصير. لكن أهمية وصقل شخصية مثل رفسنجاني على الصعيد غير الرسمي يمكن أن تغيّر موزاين القوى مستقبلاً؛ لأن كثيراً من الثوريين من أبناء جيله الذين تحوّلوا إلى العمل السياسي ابتعدوا أيضاً عن الساحة السياسية.

أيديولوجية رفسنجاني: معتدلة، أم محافظة، أم الاثنان معاً؟

بينما وصف كثير من المراقبين في الغرب رفسنجاني، خصوصاً بعد العقد الأخير من حياته ومتابعة نشاطه السياسي، بأنه إصلاحي واقعي، إلا أنه يمكن القول: إن الوصف الأكثر دقةً لنظرة رفسنجاني إلى العالم هو أنها نظرة لا يسودها عنصر أيديولوجي أو فئوي، وإنما تتّسم بإدراك عميق ومتأصّل لفكرة المصلحة الوطنية، وهدف واحد رئيس، هو المحافظة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية وترسيخها، وهذا الأمر طالما ظلّ مبدأه الثابت على مدار أربعة عقود، هي المدة التي أدّى من خلالها دوراً بارزاً على الساحة السياسية في إيران. وقد قاد هذا الهدف الرئيس رفسنجاني إلى اتّخاذ مواقف متباينة أحياناً حيال سياسة معيّنة، والتأرجح أحياناً بين النقيضين؛ فعندما أعلن -بوصفه المتحدث باسم البرلمان- نتيجة تصويت البرلمان في يونيو عام ١٩٨١م، التي طالب من خلالها آية الله الخميني رسمياً بعزل أول رئيس من منصبه، وهو أبو الحسن بني صدر، حثّ النواب بشكل حاسم على تأجيل مناقشة قضية بني صدر، والتركيز في وضع شعار (الموت لأمريكا) حيّز التنفيذ. وخلال العقد التالي، أصبح رفسنجاني في قلب المحاولة التي لم تكن ملائمةً، ولم تُفضِ إلى شيء يُذكر في نهاية الأمر، لإحداث نوعٍ من التقارب بين إيران وإدارة رونالد ريجان، والضغط لإنهاء الصراع الإيراني العراقي؛ لأن التدخّل الأمريكي -كما اتّضح من حادثة إسقاط طائرة الإيرباص الإيرانية فوق الخليج العربي في يونيو عام ١٩٨٨م- أدّى إلى تصعيد الموقف لمصلحة صدام حسين، كما أن عرض إيران صفقة نفطية كبيرة لشركة النفط الأمريكية (كونكو Concoo) لم يتمّ هو الآخر وفق المخطّط له؛ بسبب تمرير الكونجرس الأمريكي قانون Helms-D'Amato. وبحلول مارس عام ٢٠١٣م، بدأ رفسنجاني يشجب الوضع الراهن آنذاك فيما يخصّ العلاقات الإيرانية الأمريكية بشكل واضح، ووصفه قائلاً: «القطيعة مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو عدم وجود أيّ علاقات ذات مغزى»، من المفارقات التاريخية، ولا يمكن أن تظلّ هكذا؛ بسبب وضع الولايات المتحدة الأمريكية السيادي في العالم. وبالمثل، وعلى الرغم من أن رفسنجاني بدا موافقاً أو متغافلاً خلال تسعينيات القرن الماضي عن قمع المعارضين، وإعدام المثقفين من أمثال علي أكبر سعيدي سيرجاني، أو نفي شخصيات سياسية؛ مثل: شابور بختيار رئيس الوزراء الأسبق إبّان حكم الشاه، والقائدين الكرديين: عبدالرحمن قاسملو، وصادق شرفكندي، على أيدي عناصر ذات صلة بالأمن، إلا أنه أصبح في نهاية حياته بمنزلة الأب الحنون للمعارضة المحلية والسياسية؛ إذ دعا في آخر خطبة جمعةٍ ألقاها في يوليو عام ٢٠٠٩م إلى الحدّ من القمع الذي تلا الانتخابات ذلك الصيف، وكانت له مطالبات مستمرة بتخفيف القيود المفروضة في الساحتين الفكرية والإعلامية. وعلى الرغم من تبنّي رفسنجاني عقد مقارنة بين ظروف السجن في ظلّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتلك الظروف إبّان حكم الشاه، مع محاباته الواضحة للأولى، في محاولةٍ من جانبه لمساندة الإصلاحيين الذين انتقدوا الاعتقال المستمر للصحفيين البارزين أمثال أكبر جانجي في مطلع الألفية الثالثة، إلا أنه اضطرّ في بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين إلى تقبّل أحكام السجن التي صدرت ضد ابنته فائزة رفسنجاني المنشقّة عنه، التي سبّبت له كثيراً من الإحراج من خلال حثّها على دعم الحركة الخضراء أولاً، ثم مساندة العقيدة البهائية ثانياً بعد أن التقت بأفرادها وقادتها في السجن. كما أثار ولده مهدي كثيراً من العداءات؛ بسبب ما أُشيع عن تلقّيه عمولات في صفقات النفط، وقد حصل مهدي على إذنٍ للسماح له

بالخروج من السجن لحضور جنازة والده؛ فهو مازال يقضي عقوبة السجن بسبب الحكم عليه نظير دعمه النشط للحركة الخضراء في المدة (٢٠٠٩- ٢٠١١م).

لذلك من الصعوبة بمكانٍ وصف رفسنجاني بأنه داعم أو معارض للشيطان الأكبر؛ أي: الولايات المتحدة الأمريكية، أو مؤلِّب مستمرّ للمعارضة، أو أنه داعمها الوديع، وإنما هو شخص له القدرة على تشكيل مواقفه حسبما يراه وسيلةً مُثلى لمزج المتطلبات الاجتماعية مع مصالح الدولة، والإبقاء على رؤية مرنة تجاهها. وعلى هذا النحو يمكن القول: إن رفسنجاني تخلّى عن الجمود الذي طالما تبنّته الشخصيات البارزة الأخرى، مثل آية الله خامنئي، لكنه ظلّ أيضاً أكثر زعماء المعسكر الإصلاحي أصوليةً، وظلّ أسلوب عمله دائماً بمنأى عن القرارات التنفيذية والعملية، باستثناء المدة (١٩٩٠- ١٩٩٧م) عندما شغل منصب الرئيس؛ إذ كان يقوم بدور الحكم الفصل بين الحكومة والمجتمع وبين الحكومة والقوى المفتّتة المتعدّدة التي شكّلت بدورها الكيان السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وارتكزت شهرة رفسنجاني الشخصية على قدرته المستمرة في ظلّ الظروف كافةً على تقديم وجهة نظره إلى الرأي العام، والتأثير في أهمّ فئات الدولة؛ فإضافةً إلى كونه كاتباً غزير الإنتاج، له كثير من المؤلفات التي تروح بين تفسير القرآن، وتحليل أسباب الطلاق، والإصدارات السنوية لمذكّراته بدءاً من عام ١٩٨١م، التي طالما أثارت صخباً سياسياً وإعلامياً على مدار عدة أسابيع، كان رفسنجاني حريصاً على تبنّي أحدث التقنيات، حتى وإن كانت مُكلّفة في بعض الأحيان؛ لذلك تمّ حجب موقعه الإلكتروني الخاصّ لمدة تزيد على العام بعد ما أُشيع عن رفض طاقم العمل في الموقع إزالة الفيديو السابق ذكره الخاصّ بخطبة الجمعة الأخيرة التي ألقاها في يوليو عام ٢٠٠٩م. كما اشتُهر رفسنجاني بإنتاجه الصحفي الزاخر أيضاً في كثير من الإصدارات الصحفية البارزة؛ مثل صحف: الشرق، وArman-e Ravabet Umumi اليومية، وAndisheh-Ye Puya، وMehrnameh؛ لأنها منارات ثابتة لأفكاره، وتمتلئ بالصحفيين الذين يدينون له بالولاء. وقد استطاع رفسنجاني على مدار العقدين الماضيين الاستفادة من وسائل الإعلام بشكل سلس، وهو الأمر الذي أظهر بشكل غير متوقّع ذلك التيار اللامتناهي الذي يُعرف بـ(na-gofteha)، أو الأخبار غير الصحيحة والروايات (المسكوت عنها)، التي غالباً ما كانت تتعلّق بالخميني أو بشؤون حكومية رفيعة المستوى خاصة بالمرحلة الأولى للجمهورية الإسلامية الإيرانية. ومن أكثر القضايا الحساسة التي أُثيرت تلك القضية التي وقعت عام ٢٠٠٦م، عندما كشف خطاب سريّ وجّهه الخميني إلى النخبة، وذكر فيه عدة أسباب تسوّغ قبول قرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨، الصادر عام ١٩٨٨م، وكان من ضمن الأسباب المذكورة استحالة تزويد إيران بالأسلحة المناسبة، مثل السلاح النووي، قبل عام ١٩٩٢م؛ لذلك لم يكن رفسنجاني ممانعاً قطّ لأن ينأى بنفسه عن الرأي العام، وأن يثير كثيراً من الجدل، وكثيراً ما تسبّبت مذكراته الشخصية، التي بدأ نشرها منذ عقدٍ مضى بإصدار جزء يتعلّق بعامي ١٩٨١ و١٩٨٢م، واستمرّت حتى منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة، في إثارة جدل ونقاشات دامت على مدار أسابيع ضمن إطار الدوائر السياسية والصحفية، كما أنها كانت تضعه في مآزق أحياناً بسبب القيود على النشر، خصوصاً في الطبعات الأولى منها، لكنها كانت -في الوقت ذاته- تُباع سريعاً.

استخدم رفسنجاني الإعلام وسيلةً لتوسيع نفوذه وسلطته، وزيادة مكانته الدينية أيضاً؛ فقد كانت مدة وجوده في حوزة قم متميّزةً بكلّ المقاييس من الناحية الدينية، لكنها لم تسفر عن ترقيته إلى المراتب العليا في الهيكل الشيعي. وكان يُشار إلى رفسنجاني دائماً خلال مدة رئاسته بـ(حجة الإسلام)، مثلما كان الأمر مع خامنئي قبل بداية مرحلة تسنّمه القيادة، ومحمد خاتمي طوال تاريخه المهني، وهو اللقب الوسطي الذي يضمّ أغلب رجال الدين الشيعة. لكن على مدار الأعوام العشرة أو الاثني عشر الماضية، كان يُطلق على رفسنجاني بشكل متزايد في وسائل الإعلام لقب (آية الله)، ذلك اللقب الذي إن وُجد فإنه كان نادراً ما يتمّ منحه من كبار رجال

الدين؛ فآية الله الأعظم السيستاني -على سبيل المثال- كان يستخدم مصطلح (حجة الإسلام)، الذي استخدمه أيضاً القائد الأعلى خامنئي، والرئيس الأسبق أحمدي نجاد، ويُظهر كلُّ ذلك الجهدَ الكبيرَ الذي بذله رفسنجاني لتعزيز صورته العامة، وصورته الإعلامية، وتأثير ذلك في حجم التغطية المحلية، وتعرّف ميزاته وصفاته التي يتمتّع بها، وهي صفات سياسية في جوهرها أكثر من كونها دينيةً.

قوة ونفوذ رفسنجاني الرسميان وغير الرسميين

أسدلت إصابة رفسنجاني الأخيرة القاتلة الستار على حياته المهنية الطويلة، التي ظلّ خلالها في كامل نشاطه، وقمة توهّجه، وتجلّى ذلك في وجوده في جميع أفرع الدولة الإيرانية تقريباً؛ فقد بدأ عمله منذ أوائل عام ١٩٧٩م؛ إذ شغل منصب نائب وزير الداخلية في الحكومة الثورية المؤقتة تحت قيادة مهدي بازركان، وأدّى دوراً فاعلاً بعد تنظيم الانتخابات الرئاسية من خلال وضع قانون الانتخابات في أول اقتراع برلماني في ربيع عام ١٩٨٠م، وهي الانتخابات التي أسفرت عن سيطرة حزب الجمهورية الإسلامية التابع له على البرلمان، وأصبح رفسنجاني المتحدث باسم البرلمان والموجّه الرئيس للسياسات الإيرانية على مدار ثمانينيات القرن العشرين. ومع ظهور بوادر انشقاق الوحدة الداخلية بين أتباع الخميني في أعقاب إقصاء الهيئات الثورية غير الدينية، وضع رفسنجاني نفسه تدريجياً في قلب الأحداث السياسية، مقدّماً نفسه وسيطاً مهماً للفصائل الداخلية اليمينية واليسارية الناشئة، وكان قادراً في ظلّ هذه الظروف العصيبة على أن يُعيد خلق أجواء أقلّ توتراً وميلاً إلى الصراع. ولم يكن امتداد نفوذ رفسنجاني غير الرسمي إلى ما وراء السلطة التشريعية خافياً؛ ففي بداية عام ١٩٨٨م صدم مير حسين موسوي النخبة بتقديم استقالته غير المُعلنة، التي كان الدافع وراءها -من ضمن أشياء أخرى كما تبيّن من الخطاب السريّ الذي بعثه إلى الزعيم خامنئي- التجاوزات المستمرة للمتحدث باسم البرلمان، وشخصيات حكومية أخرى في مجال سلطته[١].

وأصبح رفسنجاني في المدة (١٩٨٦- ١٩٨٨م) شخصيةً محوريةً في المجهود الحربي الإيراني ضد النظام البعثي في العراق، وتجنّب بصعوبة موقفاً حرجاً، وفضيحةً مدوّيةً، عندما أدّى مهدي هاشمي -أحد أقارب آية الله حسين علي منتظري خليفة الخميني المحتمل آنذاك- دوراً فاعلاً في تسريب تفاصيل المهمة السرية التي قام من خلالها وفد أمريكي بقيادة مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق رونالد ريجان بزيارة طهران، لكن رفسنجاني استطاع التعامل باقتدار مع الإدارة الفاشلة لما عُرف بـ(قضية إيران كونترا) عام ١٩٨٨م، وكان من ضمن أولئك الذين خطّطوا للإطاحة بمنتظري.

وفي عام ١٩٨٩م، خطّط رفسنجاني بعنايةٍ لمراجعة الدستور مع رفيقه وحليفه المقرّب علي خامنئي للأخذ بزمام الأمور، وتولّي مقاليد السلطة عقب وفاة آية الله الخميني، وأدّى دوراً مهماً أيضاً في ترقية خامنئي، ووصوله إلى القيادة، وهو الأمر الذي يعدّه بعض المراقبين زلةً كبيرةً؛ إذ عدّ خامنئي رفسنجاني شريكاً أصغر منه ومبتدئاً يمكن ترضيته بالمظاهر الخادعة للمنصب؛ ليُخلي لنفسه الطريق، ويعزّز فرصه في الفوز بمقعد الرئاسة؛ لذلك يمكن القول: إن رفسنجاني زجّ بنفسه في مدتي رئاسة لا يمكن أن تُوصفا بالنجاح. واستطاع رفسنجاني إحداث قدر كبير في عملية إعادة البناء في دولةٍ أنهكها الصراع الداخلي خلال ثماني سنوات بعد الثورة، وكذلك صراعها الطويل مع العراق، فتسبّبت هذه الصراعات في تدمير البنية التحتية للدولة، وعزلها دولياً. واستطاع

رفسنجاني أيضاً استيعاب سلسلة من المناورات لم تكن في مجملها تسير لمصلحته، وزاد اهتمامه بالجانب التنفيذي على حساب الجانب القضائي من نسبة المخاطرة لديه؛ فلم يصل إلى النجاح المنشود، وكان عليه -بعد مرور ثلاث سنوات من رئاسته- التصدي لتحديات اليسار الداخلية وتحديات خامنئي، والتعامل مع صعود اليمين المحافظ المتنامي من جديد، الذي كانت له اليد الطولى في تمكينه خلال انتخابات مجلس الشورى الرابعة عام ١٩٩٢م. وبحلول عام ١٩٩٦م، تضاءل نفوذ رفسنجاني، فاضطرّ إلى حثّ أتباعه على تأسيس حزب مخصّص -لأول مرة على الإطلاق- لدعم الرئيس الحالي، وهو حزب البناء.

لم تكن لدى رفسنجاني -بوصفه شخصيةً محافظةً بطبيعتها- قواسم مشتركة مع التوجّهات (الإصلاحية) لمحمد خاتمي، وصوّت لمصلحة منافسه علي أكبر ناطق نوري في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧م، وتدهورت العلاقة بينهما بعد أن قام بعض صحفيي القذف والتشهير، مثل أكبر جانجي، بنشر الكتب المثيرة للجدل، التي كان تصدر منها طبعات كثيرة، وأُشير فيها بوضوح إلى دور رفسنجاني في تعذيب المعارضين السلميين، خصوصاً المثقفين، وقتلهم. وبلغ وصف رفسنجاني مداه عندما أُطلق عليه لقب (بُعبع المعسكر الداعم لخاتمي)، الذي بلغت هيمنته الذروة آنذاك عام ٢٠٠٠م؛ إذ أُعيد انتخاب رفسنجاني لآخر المناصب البرلمانية المتاحة عن دائرة طهران في أعقاب تنحية أحد المنشقّين الدينيين والقوميين، لكنه لم يجد أمامه بداً من الانسحاب من السباق بعد حملة عاصفة من الصحافة الإصلاحية، وأثبت انتصار الإصلاحيين هذا أن له ثمناً باهظاً. وتمكّن رفسنجاني بعد احتجابه في مجمع تشخيص مصلحة النظام، الذي أصبح قائداً له منذ عام ١٩٩٧م، من تحويل هذه المؤسسة الخاملة إلى حجر عثرة في طريق المشروع الإصلاحي بعد أن استخدم سلطته الأساسية؛ أي: كونه الوسيط بين البرلمان الذي كان يهيمن عليه الإصلاحيون في المدة (٢٠٠٠- ٢٠٠٤م) ومجلس صيانة الدستور؛ ذلك الكيان الذي كان يهيمن عليه رجال الدين، والمسؤول عن التصديق على جميع المراسيم التي يصدرها البرلمان. وعلى الرغم من رفض مجلس صيانة الدستور جميع التشريعات الكبيرة التي سنّها أنصار خاتمي إلا أنه رفض أيضاً المُضيّ قدماً في تحقيقاته، وهو ما أدّى إلى مرحلة ركود تشريعية طويلة[٢]. واستطاع رفسنجاني فرض فكرة تزاوج النفوذ غير الرسمي داخل الهيئات الحكومية غير المنتخبة مع الانتصارات داخل المعسكر الإصلاحي من خلال التصويت الشعبي في ظلّ وجود أغلبية في الهيئات المنتخبة مثل الرئاسة أو مجلس الشعب.

وبحلول عام ٢٠٠٥م قلّ العداء بين رفسنجاني والمعسكر الإصلاحي بسبب ظروف قهرية؛ فظهور محمود أحمدي نجاد المفاجئ على الساحة، وصدمة فوزه بالانتخابات الرئاسية في ذلك العام، أدّيا إلى عودةٍ حقيقيةٍ لأسباب الانقسامات الفئوية. وفي خريف عام ٢٠٠٦م، عندما كانت تُجرى أول انتخابات في عهد أحمدي نجاد، قام رفسنجاني بحركة رمزية ضخمة؛ إذ ظهر في مكان اقتراعه المعتاد في مجمع الخميني السابق (جمران) مع محمد خاتمي، في إشارةٍ منه إلى عودته إلى التيار الوسطي. وكانت الصورة واضحة؛ إذ عدّ ذلك تقارباً حفزه صعود محمود أحمدي نجاد وسياساته العدائية؛ لذلك فإن تحوّل بؤرة السياسات نحو اليمين كان له أثر كبير في جعل رفسنجاني وخصومه السابقين من الإصلاحيين على الطرف نفسه الذي يتلقّى هجمات اليمين التي لا هوادة فيها. وكان الرئيس الأسبق رفسنجاني خلال آخر عشر سنوات في حياته يشارك أحياناً هذه الجماعة -وإن كان على مضضٍ- وجهة نظرها، وكثيراً من مواقفها الأيديولوجية؛ فكان يشجب معهم سوء الإدارة إبّان حكم أحمدي نجاد، والعزلة الدولية المتزايدة المفروضة على الدولة، وكان يعبّر بشكل أكثر ليونةً أحياناً عن تحفّظاته إزاء التزايد المستمر لسلطات خامنئي ونفوذه.

أصبح رفسنجاني بعد تلك الانتخابات ذاتها رئيساً لمجلس خبراء القيادة في المدة (٢٠٠٧- ٢٠١١م)؛ ذلك الكيان المسؤول عن مراقبة القائد واختيار قائد جديد، وأصبح على رأس ذلك الكيان الذي يمكنه التصرّف ضد صديقه

القديم خامنئي، الذي اتّخذ في صيف عام ٢٠٠٩م مساراً مغايراً تماماً لذلك المسار الذي اتّخذه رفسنجاني، لكن رفسنجاني امتنع عن اتّخاذ أيّ قرارات تصعيدية ضد القائد من خلال المجلس، وتمكّن معارضو اليمين من الإطاحة به بعد عامين بسهولة؛ فإضافةً إلى الحكم على أيّ مبادرة ضد خامنئي، حتى وإن كانت توبيخاً لفظياً يمكن أن يكون غير ملائم بسبب تحكّم خامنئي في أغلب أجهزة الدولة، أخفق رفسنجاني في حشد الدعم الكافي داخل المجلس نفسه، وداخل جهاز الدولة كلّه، وحشد أيّ حركة ضد القائد.

وفي عام ٢٠٠٩م، دخل رفسنجاني في أكثر المراحل تعقيداً في مستقبله السياسي؛ فلطالما كان أحد المتسلّلين المخضرمين في خضم الاقتتال الداخلي بين أفراد النخبة الداخلية، ولطالما نجح في ضمان أن تظلّ التناقضات الموجودة داخل النخبة الخاصة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية قابعةً خلف الأبواب المغلقة، مع تسريبات مستمرة يتلقّاها الرأي العام. وأدّى الانفجار المفاجئ للغضب الشعبي على نتيجة الاقتراع الذي تمّ في ١٢ يونيو عام ٢٠٠٩م إلى اختلال التوازن النخبوي، وهو ما أجبر جميع الشخصيات المهمة تقريباً على الانحياز إلى أطراف معينة، ويُحتمل أن رفسنجاني، الذي كان على ما يبدو قد دعم مير حسين موسوي سراً قبل الانتخابات، كان على علمٍ بالتخطيط لإنجاح أحمدي نجاد، وبعث رسالةً خطيةً تحذيريةً إلى خامنئي قُبيل الانتخابات؛ فبعد تصاعد الاحتجاجات في الشوارع كان رفسنجاني كمَن يسير على وترٍ مشدودٍ، وأظهر أخيراً مستويات غير مسبوقة من الخلاف والشقاق بينه وبين خامنئي، ولم يظهر رفسنجاني في مقصورة كبار الزوار في أثناء صلاة الجمعة يوم ١٩ يونيو عام ٢٠٠٩م عندما ألقى خامنئي خطابه التحذيري لإنهاء جميع المظاهرات المناهضة لإعادة انتخاب أحمدي نجاد، كما أنه لم يجلس في مقعده المعتاد خلف خامنئي في أثناء تنصيب أحمدي نجاد في بداية أغسطس من العام نفسه بغضّ النظر عن ضرورة وجوده بصفته رئيساً لمجلس خبراء القيادة، واختلف رفسنجاني بشكل واضح مع القائد في أثناء الخطبة التي ألقاها في يوليو عام ٢٠٠٩م من خلال استخدامه لفظ (أزمة)، ذلك اللفظ الذي طالما تحاشى خامنئي استخدامه خلال الشهر السابق لهذه الخطبة. ويمكن القول: إن رفسنجاني أشار من خلال تصرّفه هذا إلى عدم انحيازه إلى الحركة الشعبية، لكن ذلك يُعدّ دليلاً على مرونة أسلوب عمله السياسي؛ فقد استطاع من خلاله التشبّث بمسؤولياته داخل منظومة الدولة، واستعادة منصبه داخل مجلس خبراء القيادة، والحفاظ على قدرته على التأثير من داخل المنظومة نفسها من دون أن يضطرّ إلى أن يكون على الهامش مثل خاتمي[٣]. وأتت هذه الإستراتيجية بالنتائج المرجوة؛ فقد فشلت مدة رئاسة أحمدي نجاد الثانية؛ بسبب عدم قدرته على مواجهة وإدارة التحديات الناجمة عن شدة نظام العقوبات الذي فرضته الأمم المتحدة والغرب على إيران؛ بسبب الصراع الداخلي الغريب، وتبادل الاتهامات بين معسكر الرئيس والجماعات المحافظة الأخرى.

وبحلول ربيع عام ٢٠١٣م، تفاعل الرأي العام بشدة إزاء تأخّر إعلان دخول رفسنجاني السباق الانتخابي؛ إذ لم يتمّ ذلك إلا في السويعات الأخيرة قبيل إغلاق باب الترشّح[٤]. وتلقّى رجل الدولة المخضرم آخر ضربة مفاجئة في مسيرته المهنية عندما امتنع مجلس صيانة الدستور عن إصدار موافقته اللازمة لترشّحه؛ فالمجلس غير ملزم بتقديم التفاصيل وراء قرار الرفض هذا، لكن اتّضح فيما بعد أن المجلس تصرّف بهذا الشكل، ورفض ترشّح رفسنجاني للرئاسة؛ بسبب تقدّمه في السن، ووضعه الصحي غير المستقر. ومهّد الرفض غير المتوقّع لرفسنجاني السبيل أمامه للقيام بآخر مناورة؛ فبعد إقناع تلميذه حسن روحاني بعدم الخروج من السباق الرئاسي بعد تأخّر انضمام رفسنجاني إلى السباق ذاته استطاع رفسنجاني نسج شبكة سياسية جعلت من روحاني، الذي لم يكن خياراً على الإطلاق لدى معسكر الإصلاحيين أو الحركة الخضراء، في وضع غير مسبوق بأن يكون المرشّح الوحيد أمام جميع العناصر اليمينية في النظام السياسي. وبمجرّد أن تمّ انتخابه، استغلّ روحاني رفسنجاني غطاءً

سياسسياً، مستمراً في سعيه إلى إتمام الصفقة النووية التي نالت كثيراً من الانتقادات، وسيقوم السياسي المخضرم رفسنجاني بالاستفادة من وضعه هذا في ظلّ النظام المهاجم للنخبة التابعة للجمهورية الإسلامية الإيرانية لتقديم حقائق مُزعجة. وفي يونيو عام ٢٠١٥م، وبينما استمرّ المحافظون في مهاجمة الصفقة النووية الجاري عقدها، التي رأوا أنها تحمل في طيّاتها كثيراً من التنازلات في مقابل القليل من المزايا، استخدم رفسنجاني مثلاً عامياً شائعاً يصف به بوضوحٍ نظام العقوبات الذي فُرض على إيران منذ عام ٢٠٠٧م إلى الآن قائلاً: إنه «قصم ظهر المجتمع»، ولم يعُدْ بأيّ نفعٍ على الأمة قطّ، وأجبر إيران على تبديل مواقفها نحو قبول اتّفاق فيينا المُزمع عقده. وفي ربيع عام ٢٠١٦م، نجح رفسنجاني في تحقيق نصر انتخابي أخير عندما فاز بالمقعد الخاصّ بدائرة طهران في انتخابات مجلس قيادة الخبراء، لكنه انسحب من السباق الداخلي للترشّح لنيل مقعد رئاسة المجلس بعد أن اتّضح مدى معارضة الجناح اليميني لترشّحه. ومن الأمثلة الواضحة على الفجوة الشاسعة بين النخبة الداخلية والدعم المجتمعي لرجل الدولة البارز رفسنجاني مضيّ المجلس قُدماً في اختيار أحد أكثر منتقدي رفسنجاني صرامةً، وهو آية الله أحمد جنّتي، الذي فاز برئاسة المجلس بصعوبةٍ من بين قائمة الستة عشر فرداً من المرشحين المنتخبين.

ما المتوقّع في إيران بعد رفسنجاني؟

كان هاشمي رفسنجاني جزءاً لا يتجزأ من المشهد الطائفي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكان يقوم بإعادة تعريف قواعد اللعبة بشكل مستمر؛ لذلك فإنه مما لا شكّ فيه أن وفاته ستحدث أثراً ملموساً في التوافق بين الجوانب المختلفة للنظام السياسي الإيراني. وبسبب التحوّل في اتّجاه المعسكر الإصلاحي الوسطي خلال العقد الماضي، فإن الجبهة التي تكوّنت من أتباع الرئيس الحالي حسن روحاني وبقايا الهيئات الإصلاحية التي دعمت صعود محمد خاتمي وربيعه الذي أشعله في طهران خلال المدة (١٩٩٧- ١٩٩٩م) وأوصله إلى السلطة، وكذلك النشطاء التابعون للحركة الخضراء المتطرفة، والمتعاطفون معها، كلّ هؤلاء سيتأثّرون بشكل كبير بغياب رفسنجاني، ويمكن إدراك الدليل على أهمية دور رفسنجاني بوصفه غطاءً فعّالاً لاستمرار أنشطة الحركة من خلال ما حدث في جنازته التي اتّخذها عدد من داعمي الإصلاحيين فرصةً لإطلاق شعاراتهم لمصلحة قائدي الحركة الخضراء المعتقلَيْن: موسوي، ومهدي كروبي، والرئيس الأسبق محمد خاتمي الذي مازال يخضع للحظر والمنع من الظهور في الأخبار، أو ظهور صوره في الصحافة، والذي مُنع أيضاً من حضور الجنازة في جامعة طهران. ومن الضروري أن نلحظ هنا أن رفسنجاني لم يكن له دور فاعل في المجريات السياسية اليومية في السنوات الأخيرة، وإنما ظلّ ظهوره مُقتصراً على كونه أحد كبار رجال الدولة المخضرمين ذوي الخبرة الذين يعتدّ هذا المعسكر بمشورتهم وحمايتهم؛ فقد كان يُلقي بظلالٍ يتيح من خلالها للآخرين التعبير عن آرائهم وطرحها، وكان بمنزلة الدليل الإرشادي لدى الشخصيات الأجنبية في ظلّ البيئة السياسية الغامضة والعدائية أحياناً، وهي نقطة إيجابية لم تغِبْ عن الدبلوماسيين الأجانب الموجودين في طهران، خصوصاً بعد الضجة التي أُثيرت في الرياض وطهران حول اللقاء الذي عدّ حينها معيباً، واتّسم بودٍّ مُبالغ فيه بين رفسنجاني والسفير السعودي في طهران آنذاك عام ٢٠١٥م؛ لذلك فمن المرجّح أن تصبح النخبة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية أقلّ تماسكاً؛ بسبب فقدانها أحد أهم العناصر المبدعة في بناء علاقتها.

ميراث مُبعثر

توفِّي رفسنجاني ذلك الرمز المهمّ في النظام الإيراني في مرحلة ما بعد الثورة ولم يترك وراءه وريثاً واضحاً جاهزاً لملء الفراغ الذي خلّفه، ومن المحتمل أن يتمّ تعيين أحد أتباع القائد الأعلى في آخر منصب رسمي شغله؛ أي: رئيس مجلس قيادة الخبراء، الذي سيقود الكيان تجاه مزيدٍ من عدم التواصل مع توازنات القوى الداخلية؛ فبينما استطاع رفسنجاني إحراز تقدّم في إيجاد طبقات تحتية من النخبة الموالية والداعمة له اضطر مساعدوه إلى الانتقال إلى حركة تحظى بقدر أكبر من الدعم المجتمعي المستمر؛ فمنذ تسعينيات القرن العشرين جمع رفسنجاني حوله عدداً من السياسيين والدبلوماسيين؛ مثل: غلام حسين كرباسجي محافظ طهران الأسبق، وسيد حسين موسويان السفير الأسبق لدى ألمانيا، وروحاني نفسه، وآية الله مهاجراني وزير الثقافة الأسبق في عهد خاتمي، الذين التفوا جميعاً حول حزب التنفذيين، وظلّوا على ولائهم لرفسنجاني حتى خلال المحاكمات والاضطرابات في تسعينيات القرن الماضي وفي الألفية الثالثة، لكنهم ينتمون إلى جيل آخر، ويفتقرون إلى الحنكة بشكل كبير، وإن كانوا يدعمون النخبة ويؤازرون قائدهم؛ لذلك فإن أقرب وريث محتمل لرفسنجاني إيران هو حسن روحاني؛ فإلى جانب أنه كان نائباً لرفسنجاني في البرلمان، ونائباً عنه فيما يتعلّق بالقوات المسلحة خلال أغلب حقبة ثمانينيات القرن العشرين، كان يشارك رفسنجاني آراءه الراديكالية فيما يتعلّق بالمجالات الحساسة؛ مثل: الأمن القومي، والسياسة الخارجية، كما أنه متحفّظ أيضاً إزاء الانتماءات الطائفية، ويميل أكثر إلى الوسطية بسبب الظروف السائدة، كما أن العوامل الزمنية أدّت دوراً فاعلاً في ذلك؛ لأن معاصري خامنئي ورفسنجاني تجاوزوا الخامسة والسبعين من العمر، وتوفِّي بعضهم مؤخراً[٥]. أما روحاني، البالغ من العمر ٦٨ عاماً، فيؤكّد أن لديه الكفاءة البدنية والذهنية التي تسمح له بشغل منصب الرئاسة مدةً ثانيةً، ويبدو من المؤكّد إعادة انتخابه في مايو المقبل، بل أظهر نفسه بوصفه أكثر الشخصيات وسطيةً، وأن بإمكانه المنافسة على تسنّم زمام القيادة بمجرد انتهاء مدة رئاسة خامنئي. ومن المحتمل أيضاً أن تؤثّر وفاة رفسنجاني -على الأقلّ على المدى القصير- في إيجاد موجة عاطفية لدعم روحاني، خصوصاً إذا صدرت عن أسرة رجل السياسة الراحل -كما هو متوقّع- تصريحات لدعم الرئيس الحالي. وقد يواجه أقرباء رفسنجاني تحدّياً صعباً إذا سعوا إلى الاستفادة من ميراثه على الصعيد السياسي أو أيّ صعيد آخر. وعلى خلاف الخميني، فإن رفسنجاني يفتقر إلى وجود تمويل أو مؤسسة يمكن أن تنتقل إدارتها إلى أسرته؛ إذ لم يكن يمتلك أيّ بنية تحتية خاصة به، وقد ذكرت الصحافة الإيرانية في اليوم السابع من الأيام التي أعقبت مراسم الحداد أن الأعمال التي يشغلها أتباع رفسنجاني المقرّبين، وعلى رأسهم ابنه ياسر، تمّ إغلاقها، ومن المتوقّع أن تكون قد تمّت مصادرة محتوياتها. ولعلّ رفسنجاني كان يدرك إمكانية التفريط في المواد المحفوظة في أرشيفه وضياعها لذلك ذكر في مقدمة أحد الأجزاء الأخيرة من مذكّراته أن محتويات هذه المذكرات تمّت رقمنتها وتخزينها على عدة نسخ في أقراص مُدمجة لمنع منتقديه من الهجوم على النسخ الورقية. ومن غير المحتمل أن يخلف رفسنجاني أحدُ أبنائه الثلاثة في الصعود إلى منصب قيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أو شغل أيّ منصب سياسي مهم؛ بسبب غرقهم في الفضائح السياسية والمالية، وتعرّضهم لكثيرٍ من الاتهامات، بعضها ليس له أساس من الصحة؛ أي أن أسرة رفسنجاني أصبحت مثالاً حياً على «البيت الذي انفرط عقده»[٦].

هناك مجالات ستتأثّر بموت رفسنجاني بشكل ملحوظ؛ فدوره المهمّ في الحرب ضد العراق في ثمانينيات القرن الماضي يشير إلى أن الرئيس الأسبق كان له نفوذ قويّ في الطبقات العليا في الكيانات السياسية، مثل الحرس الثوري الإيراني الذي مازال يهيمن عليه العسكر الذين أعلنوا ولاءهم للجمهورية الإسلامية الإيرانية في ذلك الوقت[٧]، وأتاح ذلك لرفسنجاني أن يبذل جهداً لن يستطع روحاني أو أيّ من الشخصيات الوسطية الأخرى مضاهاته. كما أن قدرة الرئيس الأسبق على التدخّل مباشرةً في المناقشات المتعلقة بالسياسة الخارجية تختلف هي الأخرى عن الأسلوب الناعم الذي تتبعه الشخصيات الوسطية الأخرى التي تشاركه انتماءه الطائفي، وتفتقر بدورها إلى النفوذ اللازم لمواجهة القائد في الأمور التي يتّخذ إزاءها موقفاً متشدّداً، مثل العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية. ويتّضح على الجبهتين وجود فجوة واسعة بين رفسنجاني وخامنئي ستؤدي إلى ظهور خطاب شامل حول هذه القضية يميل بشكل واضح تجاه موقف القائد. وعلى الرغم من نشوة الكبرياء والغبطة التي قد يشعر بها خامنئي بسبب وفاه صديقه صعب المراس إلا أنه سيشعر تدريجياً بغياب هذا الناقد المخلص، الذي طالما أدّى حرصه على تقوية النظام السياسي، والحفاظ عليه، إلى تعزيز سلطته، ودرء التحديات المحتملة والمتهالكة؛ مثل: استمرار الحرب ضد العراق، أو احتدام المواجهة مع الغرب حول البرنامج النووي؛ فهناك حاجة إلى وجود رفسنجاني معارض في جوٍّ يخلو تقريباً من مثل هذه العناصر، ويتكوّن من النخبة التي تستطيع التواصل مع القائد وأتباعه[٨]. ومن أهم الأدوار المتفرّدة الأخرى التي أدّاها رفسنجاني دور صناعة القائد؛ أي: القدرة على الزجّ بشخص قادر على شغل المناصب الرئيسة في الأوقات الحرجة؛ فقد فعل ذلك ثلاث مرات على الأقلّ، مرتين منهم لمصلحة خامنئي (الرئاسة عام ١٩٨٠م، والقيادة عام ١٩٨٩م)، ومرة أخرى لمصلحة روحاني، وبوفاة رفسنجاني فقدت النخبة السياسية الإيرانية شخصاً قادراً على أداء هذا الدور، وسيصبح هذا الغياب ملحوظاً بشدة في حالة وفاة خامنئي في المدى القريب أو المتوسط.

جلبت وفاة رفسنجاني أيضاً تحدّياً أكبر تواجهه النخبة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهو التصالح مع حقيقة أن الجيل الذي صعد إلى السلطة بجانب الخميني، وساعده أولاً على التحكّم في شؤون الدولة فيما بعدُ، دخل الآن في مرحلة مظلمة من دون أيّ إشارة واضحة إلى آلية تسليم القيادة إلى الجيل الجديد؛ فقد شهدت إيران أزمةً مماثلةً إلى حدٍّ كبير عام ١٩٨٩م فيما يتعلّق بهذه الآلية عند وفاة الخميني، لكن وجود مهندس قويّ ذي نفوذ على الساحة، مثل رفسنجاني، كان له أثر فاعل في درء صراع على السلطة كان من المحتمل أن يطول لولا أن أجمعت النخبة سريعاً على اختيار خامنئي.

ومع أن صعود محمود أحمدي نجاد إلى الرئاسة مباشرةً، وهو أول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية لم تكن لديه أيّ علاقة شخصية واضحة مع الخميني، كانت خطوةً شابها كثير من التردّد إلا أنه تمّ تفعيلها ونقل السلطة إلى قيادة من الجيل الجديد، لكن انتخاب حسن روحاني خليفةً له جاء ليحجب هذه العملية، ويعكس مسارها؛ إذ شُكّلت حكومته كما هي من أسماء ذاع صيتها سياسياً على مدار العقدين الماضيين، وهذا الأمر أكّد فكرة وجود فجوة متعددة الجوانب بين النخبة الحاكمة والمجتمع الذي يتكوّن أغلبه من الشباب ممن لا يحملون ذكريات عن الشخصيات الأسطورية التي أسّست الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولم يشهدوا المنعطفات التاريخية التي مرّت بها؛ مثل: ثورة عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩م، والحرب ضد العراق، وعهد الخميني؛ لذلك فإن وفاة رفسنجاني المفاجئة شغلت الأذهان في هذا الصدد، وستتطلّب هذا المرحلة نقلةً نوعيةً عاجلةً من جميع الفصائل لضخّ دماء جديدة، وإشراك وجوه شابة قادرة على المشاركة في المسرح السياسي، ومن المحتمل أن تفرز قواعد جديدة بعد غياب واحد من أقرّب المقربين إلى الخميني عن الساحة.

الهوامش والمراجع

(١) اشتكى موسوي تحديداً من تبادل الخطابات بين رفسنجاني ورئيس الوزراء الياباني، وهو الأمر الذي عرفه موسوي من الصحافة.

(٢) من الأمثلة على ذلك مشروع القانون االذي يوافق على انضمام إيران إلى اتفاقية مكافحة أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، وهي اتفاقية صاغتها الأمم المتحدة لمناهضة التمييز ضد المرأة وسط كثيرٍ من الصخب، ودفع نحو إقرارها كثير من النائبات الإصلاحيات في البرلمان خلال اجتماعات مجلس قيادة الخبراء منذ عام ٢٠٠٤م.

(٣) بعد انتهاء ولاية أحمدي نجاد الثانية عام ٢٠١٣م تمّ الزج به هو الآخر على هامش المشهد السياسي، وهو ما جعل الرئيس الأسبق رفسنجاني هو الوحيد القادر حتى هذا الوقت على الحفاظ على نفوذه في إطار عملية اتخاذ القرارات الرسمية بعد انتهاء مدة ولايته الرسمية.

(٤) وصلت التوقّعات والشكوك حول القرار النهائي لرفسنجاني إلى ذروتها، حتى إن الصيارفة المُرخّص لهم بالعمل في طهران، الذين تصالحوا مع التقلّب الشديد الناجم عن التطورات السياسية منذ عام ٢٠١٠م، لجأوا إلى حجب الإعلان عن أسعار تغيير العملة في ذلك اليوم حتى تمّ الإعلان عن القرار النهائي لرفسنجاني.

(٥) من كبار رجال الدولة المنتمين إلى الجيل السياسي نفسه، الذين وافتهم المنية قبل رفسنجاني: المحافظ اليميني حبيب الله عسكر أولادي، وقاضي القضاة الأسبق آية الله موسوي أردبيلي، ورجل السياسة المخضرم آية الله مهدوي كني.

(٦) من ضمن الانتقادات الأساسية التي وجّهها الخميني إلى منتظري بعد أن تمّ التخلي عنه بوصفه خليفةً للخميني عام ١٩٨٩م تهمة عدم قدرة منتظري على الحفاظ على البيت/ مكتبه الشخصي بعيداً من الفضائح والأخطاء. وفي السنوات الأخيرة من حياته المهنية، كان رفسنجاني مرهوناً بتحدٍّ مماثل، وإن كان ناشئاً من مناطق أكثر قرباً؛ فزوجته عفت مرعشي كانت ستصبح مثار غضب المحافظين وتبادل الاتهامات ضد رفسنجاني؛ لأنها دعت -كما فعلت يوم الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩م- الشعب إلى الخروج للشوارع، والاحتجاج في حالة فوز أحمدي نجاد.

(٧) من أمثلة هذا الدعم مشاركة قاسم سليماني -قائد قوات القدس- في مراسم تشييع رفسنجاني بجمران، وقيل: إنه أهدى أرملته خاتماً ثميناً، كما أنه عبّر في عدة مواقف قبيل رحيل رفسنجاني عن تقديره له.

(٨) أكّد كلا الجانبين أن رفسنجاني وخامنئي كانا يعقدان اجتماعات خاصة بشكل منتظم، وتحديداً بشكل أسبوعي، حتى في أثناء الأزمات التي شابت علاقتهما، مثل المدة (٢٠٠٩- ٢٠١١م)، ويبدو أن تمسّكهما بهذه العادة جاء بناءً على رغبة الخميني الذي حثّ الاثنين قبيل وفاته على الحفاظ على الصلة والاجتماعات المنتظمة بينهما ماداما على قيد الحياة.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية، ودراسات شمال إفريقيا والمغرب العربي، والدراسات الإيرانية والآسيوية، ودراسات الطاقة، ودراسات اللغة العربية والحداثة. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٥٧٧٦١١ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ فاكس: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: masarat@kfcris.com